

## رؤية في الاقتصاد

المناسبة: مولد الإمام الحسن العسكري (ع) وأسبوع الصناعة  
الزمان والمكان: 9 ربيع الثاني 1422هـ – طهران  
الحضور: المتصدون للقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية

### أجواء الكلمة

بمناسبة أسبوع الصناعة التقى جمع من القائمين على الاقتصاد في إيران الإسلام سماحة قائد الثورة الإسلامية آية الله العظمى الخامنئي (دام ظله)، حيث شرح سماحته في هذا اللقاء رؤاه في مجال الاقتصاد السليم وشروط تحقيق الانفراج الاقتصادي؛ أي الإدارة المؤمنة الكفوءة والشعور بالمسؤولية واستثمار الإبداعات والمواهب الإنسانية. وحذّر سماحته في جانب آخر من كلمته، من الفساد المالي والاقتصادي المستشري في بعض مؤسسات الدولة، وكذا ظاهرة التهريب، وأكد على ضرورة مكافحتها بجد؛ لما تشكلت هذه الآفات من ضربة للاقتصاد الوطني ولكافة الخطط المرسومة. كما نبّه سماحته المسؤولين إلى وضع المصالح الهوية الوطنية في الحساب أثناء جذب الاستثمارات الأجنبية للبلد، رافضاً الوصفات التي تفرضها المؤسسات العالمية وصندوق النقد الدولي للاقتصاد في إيران.

العناوين الرئيسية في كلمة سماحته:

– أهمية الاقتصاد

– شروط تحقيق الانفراج الاقتصادي

– دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية

– النمو الاقتصادي الحقيقي

والكلمة مرفقة ببيانين لسماحته بمناسبة رحيل آية الله السيد حسين بحر العلوم وآية الله الشيخ أبي القاسم دانش آشتياني.

بسم الله الرحمن الرحيم

أرحب بجميع الإخوة والأخوات الأعزاء وأبارك لكم ذكرى ميلاد الإمام الحادي عشر الحسن العسكري (عليه الصلاة والسلام)، متمنياً أن يشمل الإمام بقية الله الأعظم (أرواحنا فداه) الشعب الإيراني بعنايته في هذه المناسبة العطرة.

جمعكم هذا يضمّ لفيماً لا بأس به من القائمين على الاقتصاد في البلاد. وكما تكرر التأكيد منّا، فإن قضية الاقتصاد من الأهمية اليوم ما تفوق أهميتها على مدى السنوات الاثنتين والعشرين المنصرمة؛ وذلك لتوفرّ الإمكانيات؛ فلنسا نعيش الحرب، والأمن والاستقرار السياسي يسودان البلاد، والأرصدة النقدية في البلاد مما يعتد بها والحمد لله، والقوى العاملة متوفرة بالقدر الذي يسدّ حاجة الوطن، ومسؤولو البلاد خاضوا تجارب غنية، حيث جربوا شتى المناهج الاقتصادية في غضون هذه السنوات. وإذا لم يستثمر المسؤولون مثل هذه الإمكانيات التي تحتاجها الحكومة فذلك جفاء منهم، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الوضع الاقتصادي المريض بإمكانه أن يشكل تهديداً جدياً للبلاد يستغلّه العدو.

ونحن قد حققنا نجاحات جمّة في مختلف الأنشطة؛ إذ شهد البلد نشاطاً بنّاءً ونافعاً يفوق بمداه نشاط مئة عام. بيداً أنّ أعداء الثورة والنظام الإسلامي يتعاملون عن هذه النقاط الإيجابية؛ لتضليل الرأي العام، فنظراً لوجود البطالة والتضخم والركود وسائر المشاكل الاقتصادية في البلاد فإنهم يبرزونها ويحاولون من خلال الأعيبيهم الشيطانية الإيحاء بعدم كفاءة النظام الإسلامي، فيجب أن يكون ذلك حافزاً وعنصر دفع مهم يحرك القائمين على اقتصاد البلاد وبالذات منهم مسؤولي الدولة وكوادرها. إذاً من هنا تتبع أهمية القضية الاقتصادية.

### شروط تحقق الانفراج الاقتصادي

لو شئنا التحدّث بإيجاز في هذا المضمّار فإننا نقول: إنّ إيران الإسلامية قادرة على تحقيق انفراج اقتصادي نسبي، غير أنّ لذلك شروطه. وما تطرّق إليه المسؤولون يمثل جانباً من الشروط التي ينبغي الانتباه إليها؛ فالتصور الذي يراود البعض: بعدم وجود إمكانية للعمل والتقدّم وحل المعضلات؛ إنما ذلك ناجم عن الخطأ في الرؤية وضعف في النفوس، فإننا نمتلك القدرة على فتح كافة الطرق المسدودة بالإدارة الغيورة الكفوءة، وبالشعور بالمسؤولية واستثمار الإبداعات والمواهب الإنسانية، فلا ينقصنا شيء في هذا المجال.

ولقد قلت مراراً: إنّنا وحيث وقفت على رأس العمل ادارات ملتزمة مؤمنة حريصة

تتميز بنضجها العقلي والدراية والإيمان والالتزام قبال الشعب والنظام الإسلامي كان النجاح حليفنا.

أجيلوا أنظاركم في أرجاء بلدنا فلقد بلغنا المستوى المنشود على صعيد أكثر الصناعات تعقيداً؛ مما لم يكن يدور في خلد أرباب الصناعة في البلاد في يوم من الأيام، وذلك نتيجة لتوفر الإدارة الكفوءة، وكثير من الأجانب والأعداء والمنافسين ليسوا على استعداد للإذعان بهذه الحقيقة، لكنهم سيعترفون في خاتمة المطاف؛ لأنهم سيرون آثارها هنا وهناك.

أين وصلنا في قطاع التصنيع العسكري؟ فلقد كنا خلال فترة الحرب نعاني مشكلة في إنتاج أبسط الأعتدة، غير أن كثيراً من الأجهزة المتطورة جداً – والتي تفتقر لها الكثير من الدول التي لها قصب السبق علينا في التصنيع – تصنع اليوم على أيدي شبابنا الملتزم والمسؤولين الغياري في الحقول العسكرية؛ فالقابلية على التصنيع ليست خاضعة للتقييد، وإذا ما توفرت القابلية والموهبة في مكان ما فهي مما يمكن تعميمه على القطاع الصناعي بأسره.

وهكذا الحال بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، فنحن قد شيّدنا عشرات السدود في البلاد، ولازلت أتذكر أن الماء أخذ يتسرّب من أحد السدود في الأيام الأولى لانتصار الثورة، فقال البعض يومها: لنستدع المهندسين أنفسهم الذين قاموا ببناء السد – وهم من مواطني إحدى الدول الأوروبية – ليعالجوا تسرّب المياه من هذا السد.

بيد أن شبابنا المؤمن الملتزم ومسؤولينا الغياري قاموا بتشديد عشرات السدود في غضون هذه السنوات القليلة، فأضخم سد في المنطقة وهو سد "كرخة"<sup>1</sup> قام بتشيدده أبناء حرس الثورة الإسلامية، وقبل أربع أو خمس سنوات وعندما كانوا يعملون في بناء السد قمتُ بزيارة لموقع العمل فبصرت وعلى بعد عدة كيلومترات عبارة أطلقها الإمام كتبت على قمة جبل يقابل السد وبخط عريض، والعبارة هي: "نحن قادرون".

أجل، فنحن قادرون، ويجب أن يتصدّى لزام العمل المدراء الغياري الملتزمون، سواء في القطاع التجاري أو سائر القطاعات الخدمية أو في حقل التصنيع والمعادن أو في الحقل الزراعي.

ليس ثمة غموض يلف السياسات العامة المعلن عنها في هذه القطاعات، ولا أدري ما إذا كان المسؤولون في مختلف المرافق الصناعية على علم بهذه السياسات وطالعوها

<sup>1</sup> سد الكرخة: يقع على نهر الكرخة في مدينة الصالحية في إقليم خوزستان بارتفاع 127 متراً ومخزونه المائي 7300 مليون

أم لا؟ لو جرى تنفيذ البرامج في ضوء هذه السياسات المرسومة وإدارة حكيمة فإننا سنشهد انفراجاً ملموساً على صعيد الأعمال أو السبل إليها؛ ويجب أن يتركز الاهتمام في القطاع الزراعي والحيواني - وهو من القطاعات المهمة بالنسبة إلينا - على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية التي تستهلكها البلاد، كما جربت ذلك وزارة جهاد البناء، حيث سدّت حاجة البلاد من الألبان خلال السنوات الأخيرة، فلقد كان أبناء شعبنا يضطرون لاستهلاك الجبن وسائر المنتجات اللبنية المستوردة من الخارج، لكنهم اليوم في غنى عنها؛ وذلك لوصولنا مرحلة الاكتفاء الذاتي، ناهيك عن تصديرنا لها أيضاً؛ ولقد أبلغني المسؤولون في الحقل الزراعي مؤخراً بأنهم قادرون على الوصول بالبلاد إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الاستهلاكية؛ أي أننا قادرون على الاستغناء عن استيراد الحنطة والرز والزيوت النباتية، نعم إننا قادرون، غير أنّ ذلك يستدعي توفرّ المهمة والالتزام والإيمان والاعتقاد بالنظام الإسلامي، والخشية من الله لدى كل مسؤول لإنجاز هذه الأعمال، فإن التزم المسؤولون بهذه الجوانب في أنفسهم فسيتحقق هذا النجاح.

### دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية

علينا الاهتمام بمكانة الحقل الصناعي في البلاد - كما تمّت الإشارة إليه وهو الصحيح - فالقطاع الصناعي يمثل حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية في البلاد، ولا بدّ من السير قدماً بالقطاع الصناعي؛ من خلال التدبير وحسن الإدارة، وفسح المجال أمام رساميل أبناء الشعب - الذين بإمكانهم الاستثمار في الحقل الصناعي - وهذا ما نوّهنا إليه في السياسات العامة.

ويجب المبادرة إلى هذه الخطوة بعيداً عن الانتهازية والأطماع، سواء بالنسبة للقطاع الحكومي أم العناصر ذات النفع، فلدينا اعتقاد راسخ بأن الفساد المالي والاقتصادي الذي يضرب بأطنابه داخل تنظيمات المسؤولين والموظفين ويعشعش بينهم يسري إلى هيكل الإقتصاد الوطني، فلا بدّ من مكافحته؛ ولا بدّ من أن تؤخذ هذه المكافحة، التي دعونا رؤساء السلطات الثلاث إليها في بياننا الأخير، على محمل الجد، إذ إنها تمثل الآلية التي يشعر من خلالها المستثمر النصح الذي لا يبيغي الاستغلال، بل الاستثمار بالأمن والاطمئنان، وبطبيعة الحال فإن كل مستثمر يبيغي من وراء استثماراته جني الأرباح، ولا إشكال في ذلك لمشروعية الربح؛ ولا بدّ من التمييز بين الربح المشروع والربح غير المشروع؛ ويجب الحد من الأرباح غير المشروعة - الناجمة بالأساس من فقدان الالتزام والحرص، وكذلك بسبب المزالق التي يتعرّض لها بعض المسؤولين والموظفين

— ومكافحة ظاهرة التهريب بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

لقد أكدت لرئيس الجمهورية وللمسؤولين مؤخراً أنّ ظاهرة التهريب تشكّل ضربة للاقتصاد الوطني والهوية الوطنية للبلاد ولكافة الخطط المرسومة، وهي عمل محرم قطعاً من الناحية الشرعية؛ لما يترتب عليه من فساد، وحدود البلاد ليست المكان الوحيد لمكافحة التهريب، فلا بدّ من ملاحقة السلعة المهربة حتى إلى المكان الذي تُعرض فيه للبيع، إذ إنّ تهريب المنتجات يُضعف الإنتاج المحلي، ويؤدّي إلى شيوع ظاهرة العمل السليبي، ويقوّض العمل النافع.

إنّ لقطاعات التجارة والإنتاج والتصنيع القدرة على إعانة سائر القطاعات، فالقطاع التجاري بإمكانه المساهمة في ترويج المنتجات المحلية.

وإننا نمتلك — والحمد لله — الكثير من العناصر المؤمنة الخدمة الموالية الحريصة في مختلف المرافق الاقتصادية وفي شتى الصنوف، فلماذا يعترينا التشاؤم إزاء هذه الدوافع الصادقة النزيهة؟! فهذه الصنوف والتجار هم الذين آزروا النهضة أثناء مرحلة الكبت، ولقد صرح الإمام (رض) قائلاً: الصنوف هي الساعد القوي للثورة.

وهكذا كانوا حيث تفانوا وجاهدوا، حتى إنّ التجار والكسبة عرضوا ممتلكاتهم لنهب أزام النظام السفاح البائد الجائر؛ وذلك لمؤازرة مرجعهم ودينهم وثورتهم الإسلامية. فلا يطوّر النسيان هذه المبادرات؛ ففي الأشهر الأخيرة التي سبقت انتصار الثورة أنزل الصناعيون والعمال أفسى ضربة بهيكل النظام الدموي البهلوي المتهريء، وخلال فترة الحرب تمكّن عمالنا وقطاعات واسعة من صناعيين بتضحياتهم من إنقاذ الحركة الصناعية في البلاد من التوقف والركود والإنهيار؛ إنهم أناس مؤمنون ملتزمون، وينبغي للمسؤولين مواصلة هذه المسيرة العملاقة بنفس تلك الروحية المفعمة بالالتزام والتعلّق بمصالح الشعب والتقيّد بالمصالح العليا للثورة متحلّين بالطهارة ونزاهة اليد.

### النمو الاقتصادي الحقيقي

إنّ الأمل يحدونا بأن تولي الحكومة — التي سنتولّى الأمر — وبالتعاون مع مجلس الشورى الإسلامي اهتماماً حقيقياً بالاقتصاد الوطني السليم؛ وهذا ما يحتاج إلى جلسات بحث علمية، للعثور على سبل العلاج، ولا يتحقق بالأقوال فقط.

فيجب عليها المبادرة والمتابعة وتشخيص العقبات التي تقف في طريق الإنتاج الأمثل، واكتمال مسير العجلة الصناعية والعراقيل التي تحدّ من الصادرات والاستثمارات الداخلية وإزالتها، وإذا ما توفّرت إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل، فيجب عليها أن تضع في الحسبان المصالح والهوية الوطنية بالمعنى

الحقيقي للكلمة، ولا تضحّ بمصالح البلاد.

فلا نركّز اهتمامنا على جانب ونترك الجوانب الأخرى، وينبغي أن يجري الاستثمار الأجنبي بنحو يستفيد منه اقتصاد البلاد لا أن يتضرر به؛ فلقد شاهدنا حالات التطوّر والانفراج المزيّف الذي حقّقه بعض دول شرق آسيا، وقد صرّح لي رئيس وزراء ماليزيا خلال زيارته لطهران قائلاً: في غضون عدة أيام تحولنا من بلد غني إلى بلد فقير، فهل هذا صحيح؟ أي يقع اقتصاد بلد بأكمله بيدّ تاجر أجنبي بإمكانه تحويل البلد بما يمتلك من مليارات الدولارات – التي تدير عجلة الاستثمار فيه – إلى بلد مشلول ذليل في غضون أيام معدودات! وعندما كان يتحدّث لي عن القضية كان وجهه يطفح همّاً وكآبة. إننا لا نرى هذا النمو المزيّف تطوراً اقتصادياً.

إنّ اعتماد البلد على ثرواته الإنسانية والطبيعية وهويته الذاتية هو الذي يفضي إلى النمو والانفراج الاقتصادي الواقعي، لا أن يكتب لنا المصرف العالمي أو صندوق النقد الدولي الوصفة التي يراها ثم نقوم بمساوقة اقتصادنا مع هذه الوصفة.

كلا، فلنا خططنا وسياستنا، وكما تقدّم القول منّا: فإننا قادرون، وإذا ما قال قائل: بأننا لا نستطيع التحرك اقتصادياً إلاّ بالخضوع لهذه البرامج فإن أحسنّا الظن لدى حكمنّا عليه نقول: إنه لم يعرف بعد بلدنا وشعبنا وذخائرنا الوطنية. وهناك مجال لإساءة الظن به أيضاً.

انطلقوا بعملكم يا مسؤولي البلاد، وأنتم أيها الإخوة والأخوات الناشطون في شتّى القطاعات بالأمل والتوكّل على الله سبحانه، معتمدين على مباني الإسلام الفكرية والعملية، متزوّدین بهمة عالية، وبإذن الله تعالى سيشهد هذا البلد نمواً وانفراجاً في كافة المجالات، وذلك منوط بأن يؤدّي المسؤولون ما بعهدتهم من مسؤوليات.

وإنني أوكدّ وصيتي للقائمين على القطاع الاقتصادي في الحكومة، وكذلك مجلس الشورى الإسلامي بتقليل المسائل الجانبية والثانوية وغير الضرورية وغير العاجلة، والمبادرة إلى القضايا الأساسية، ولا يفتعلوا المشاغل والأمور التي تلهيهم، ولينهمكوا بما هو موضع حاجة الشعب والوطن وما سيسأل عنه رب العالمين، هذه هي مسؤولية الجميع وعليهم العمل بها. ونحن نتحمّل المسؤولية أيضاً وتتمثّل في حثّ المسؤولين إلى ذلك وسوف نبقي نحثّهم أيضاً، وستبيضّ وجوه الذين يحققون النجاحات في هذا السبيل أمام الشعب، وإلاّ فإنه سوف يسألهم دون أدنى ريب.

نسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق للمسؤولين والحكومة ومجلس الشورى الإسلامي وسائر الذين ينجزون واجبات جسيمة في هذه المجالات، ويمنّ عليهم بالأجر للجهود التي بذلوها، ويمهّد أمامهم السبيل للقيام بالفعاليات المقبلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته